كربلاء تطالب بتعديل قانون الاستثمار

□ كربلاء / المدى

طالب رئيس مجلس محافظة كربلاء بتعديل قانون الاستثمار لافتا إلى أن فكرة تشكيل الإقليم ستنضج في حال بقيت الصلاحيات المحدودة لمجالس المحافظات.

وقال محمد حميد الموسوي بحسب (آكانيوز) إن قانون الاستثمار الحالي تسبب بخسارة المحافظة الكثير من المشاريع المهمة التي كانت بحاجة إليها، فضلا عن تسبب الإجراءات الروتينية التي تتخذها الوزارات في طرد مشاريع مهمة كانت المحافظة بأمس الحاجة إليها".

وأضاف الموسوي ان "قانون الاستثمار المرن في إقليم كردستان منح محافظات الإقليم الحرية الكافية لجذب رؤوس الاموال الأجنبية إذ أصبحت عملية الإعمار رائدة في تلك المحافظات"، مشيرا الى ان "فكرة تشكيل الأقاليم لم تمح من طموحات المحافظات الا ان التريث فيها امر مطلوب، خاصة بعد محاولة بعض المحافظات استخدام هذا المطلب الدستوري لتحقيق أغراض سياسية، الى جانب الوضع السياسي المرتبك في البلاد وما يحيط به من مخاطر".

وتابع الموسوي ان محافظة كربلاء تعتبر واحدة من أكثر المحافظات تضررا من النظام السابق الى جانب كونها من المحافظات الجاذبة للسياح والمستثمرين، فيما تعد الميزانية المخصصة لها فقيرة جدا في ظل الأعداد الكبيرة من الزائرين التي تفد اليها سنويا ليس فقط على المستوى المحلي بل على مستوى دول العالم"

ولفت الى وجود تلكؤ واضح في عمل الشركة التركية المنفذة لمشروع محطة الخيرات الغازية.

ويذكر ان شركة تركية تقوم حاليا بإنشاء محطة الخيرات الغازية، التي تم شراء موادها الأساسية من شركة جنرال الكتريك الاميركية، وكان من المفترض الانتهاء من المشروع في عهد الحكومة السابقة، الا ان التلكؤ بالعمل جعلها تتأخر حتى الان، فيما يؤكد مسوؤلون في حكومة كربلاء المحلية ان المشروع لن يتم الانتهاء منه حتى منتصف العام الجاري. وكانت الحكومة قد أعلنت في وقت سابق عن تخصيص ١٩٠ مليار دينار لمحافظة كربلاء ضمن ميزانية تنمية الأقاليم، الامر الذي اعتبرته الحكومة المحلية قليل جدا نظرا لما عانته المحافظة من حرمان وما تعرضت له من اهمال في عهد النظام السابق، علاوة على حاجتها الماسة لمشاريع البنى التحتية المتهالكة والتي لا يمكنها الصمود امام توافد الملايين من الزائرين سنويا عليها لزيارة المراقد الدينية. وحصر قانون الاستثمار العراقي الذي أقر في ٢٠٠٦ صلاحية التعاقد بشأن المشاريع الإستراتيجية الضخمة بالهيئة الوطنية للاستثمار صلاحية مثل مشاريع الصناعات الهندسية والمعدنية والبتروكيمياويات والدوائية التي لا يقل رأسمالها عن ٥٠ مليون دولار.

ويعد قانون الاستثمار في إقليم كردستان أكثر مرونة حيث يتيح ملكية مطلقة للأرض والعقار، وحرية تامة لتحويل الأموال اثناء تحويل استثماره كلاً أو جزءاً الى مستثمر أجنبي آخر او الى مستثمر وطني، فضلا عن اعفاء المشاريع من جميع الضرائب والرسوم غير الكمركية لمدة (١٠) عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء المشروع بتقديم الخدمات، الى جانب مزايا وتسهيلات تنافسية كثيرة ابرزها اعتماده على نظام اقتصاد النافذة الواحدة.

لجنة الاقتصاد النيابية: مشروع دعم العاطلين يحتاج الى مراجعة

□ بغداد / متابعة المدى

ابدت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية اعتراضها على تخصيصات مشاريع البنى التحتية التي الحقت بمشروع الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢، مبينة أن المبلغ المخصص لا يتضمن تفاصيل عن أوجه صرفه باستثناء مبلغ مليارى دولار تم تخصيصها للسكن.

وقالت عضو اللجنة ناهدة الدايني بحسب(آكانيوز) إن الحكومة خصصت مبلغا لمشاريع البنى التحتية ضمن موازنة عام ٢٠١٢ مشيرة الى ان أوجه صرف المبلغ لم تفصل بشكل دقيق سوى الاشارة الى ان هناك مبلغ مليارى دولار من المبلغ خصص للسكن".

واضافت الدايني : على الحكومة بيان اوجه صرف المبلغ بشكل مفصل كي يتم اطلاع مجلس النواب عليها"، لافتةً الى أن مجلس النواب لا يمكنه الموافقة على تخصيصات مالية كبيرة دون بيان أوجه صرفها".

وبينت الدايني أن "على مجلس الوزراء بيان تفاصيل تلك المبالغ وآلية توزيعها على المحافظات على اعتبار ان المبلغ غامض". ويعتبر تخصيص المبلغ لمشاريع البنى التحتية مدخلا جديدا لتمرير مشاريع الدفع بالآجل، التي تنوي الحكومة تنفيذها عبر مشروع قانون البنى التحتية الذي صادقت عليه في وقت سابق، بقيمة ٣٧,٥ مليار دولار واحالته الى مجلس النواب لكنه يعاني من مشاكل في اقراره.

وكان عضو اللجنة الاقتصادية عبد الحسين عبطان كشف في وقت سابق لـ(آكانيوز)، عن أن الحكومة خصصت مبلغ ١٧ ترليون دينار(١٥ مليار دولار) لمشاريع البنى التحتية (الدفع بالآجل) ضمن موازنة عام ٢٠١٢، وبين أن الموازنة ارتفعت الى ١٣٤ ترليون دينار بدلا من ١١٧ ترليون دينار.

وكانت الحكومة أقرت في اجتماعها الطارئ في الخامس من الشهر الماضي موازنة عام ٢٠١٢ التي تبلغ ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار).

الى ذلك دعا عضو لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس النواب عبد الخضر الطاهر الى تفعيل الاستثمار ودخول الشركات الاجنبية للقضاء على البطالة في العراق.

وقال الطاهر لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) إن مشكلة البطالة في العراق لا يمكن حلها دون الاستثمار كونه سيوفر فرص عمل كبيرة من خلال دخول الشركات الاستثمارية العالمية، اسوة لما يحدث الآن في إقليم كردستان.

وأضاف: أن الاستثمار يأتي من خلال انتهاج الحكومة سياسة التسامح الكامل داخلياً وخارجياً واشاعة السلم الأمني في البلد والانفتاح حول العالم وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار كي يتم جذب المستثمرين.

وتابع الطاهر: أن مشروع دعم العاطلين عن العمل لا يمكن المصادقة عليه وتنفيذه بوقت قصير لافتاً الى ان ذلك يحتاج دراسة مستفيضة من قبل المتخصصين وتسجيل أعداد العاطلين وذلك لمعرفة الأموال التي ستخصص لصندوق هذا المشروع.

واشار الى ضرورة أن تكون هناك قاعدة بيانات ودراسة دقيقة لهذا المشروع لكي لا تترك المجال بأن تكون الأموال سائبة وتذهب دون أن يتم حصرها، مثلما يحدث الآن بمشاريع القروض في الدولة.

وذكر: أن مشروع صندوق دعم العاطلين عن العمل كبير ويكون نسخة متطورة عن موضوع الضمان الاجتماعي، ويتضمن تخصيص أموالاً للخريجين والعاطلين عن العمل بأن يفتح له مشروعا لحين توظيفه في الدولة العراقية.

يذكر أن مشروع صندوق دعم العاطلين عن العمل قد تم تشريعه من قبل متخصصين وخبراء في الاقتصاد وأساتذة جامعيين وشخصيات سياسية وبرلمانية، وشخصيات ممثلة عن منظمات المجتمع المدني وغرف التجارة لتشريع قانون مميز ويوفر فرص عمل لأكبر عدد من العاطلين عن العمل.

وحرم العنف والفساد العراق من الاستثمارات خلال سنوات الصراع التي تلت سقوط النظام السابق في ربيع عام ٢٠٠٣ بينما تسير عملية إعادة البناء ببطء.

وتحتاج المدن بشدة إلى الأموال لبناء بنيتها التحتية التي دمرتها سنوات من الحروب والعقوبات وأعمال العنف، ويحتج المواطنون على نحو مستمر على نقص الخدمات الأساسية التي لم تستطع الحكومات العراقية المتعاقبة توفيرها برغم مرور نحو تسع سنوات على إسقاط النظام السابق.

وتضمن موازنة عام ٢٠١٢ تفعيل منح القروض المالية للمواطنين لأغراض السكن وللمزارعين بدون فوائد مالية وهو أمر قد يجعل منها طريقا لإيجاد حلول آنية لازمة السكن وتنشيط القطاع الزراعي.

ارتفاع مؤشر البورصة بنسبة ٠،٧٣%

□ بغداد / المدى

سجل مؤشر سوق العراق للأوراق المالية في جلسة أمس ارتفاعاً بنسبة ٠,٧٣ بالمائة مسجلا ١٢٢,٥٥ نقطة.

وذكرت نشرة السوق تجاوز عدد الاسهم المتداولة في جلسة الامس ١٠٦ مليون سهم بقيمة مليارين ٢٣ مليون دينار ، تحققت من خلال تنفيذ ٥٧٢ عقد تداول لاسهم ٤٠ شركة مساهمة من اصل ٨٧ شركة مدرجة الكترونيا، ارتفعت اسعار اسهم ٢٤ شركة ، وانخفضت اسعار اسهم ٧ شركات منها ، فيما حافظت ٩ شركات على اسعار اسهمها.

واضافت النشرة شهد القطاع المصرفي تداول اسهم ١٥ شركة ، انخفضت اسعار اسهم ٥ شركات ، وارتفعت اسعار ٧ شركات ، فيما حافظت ٣ شركات على اسعار اسهمها، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها ٨٩٨ مليون سهم بقيمة تجاوزت مليارا و٣٧٦ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٧٦ عقد تداول.

واوضحت اما القطاع الصناعي فشهد تداول اسهم ٩ شركات ، ارتفعت اسهم ٧ شركات ، وانخفضت اسعار اسهم واحدة منها ، و حافظت واحدة اخرى على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة للشركات الصناعية ١٥٨ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٢٩١ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٨٢ عقد تداول.

وتابع: شهد قطاع الفنادق تداول اسهم ٤ شركات ، ارتفعت اسعار اسهم ٣ منها ، وحافظت واحدة على اسعار اسهمها وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لقطاع الفنادق مليون و٥٨٣ سهم بقيمة تجاوزت ٤٥ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢٧ عقد تداول.

واشارت الى أن قطاع الخدمات شهد تداول اسهم ٧ شركات ، ارتفعت اسعار اسهم ٥ شركات منها ، فيما حافظت شركتان على اسعار اسهمهما ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ١٠ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٤٨ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٦٢ عقد تداول.

وبينت شهد قطاع التأمين تداول اسهم شركتين ارتفعت اسعار اسهم واحدة منها وحافظت الاخرى على اسعار اسهمها . وتجاوز عدد الاسهم المتداولة مليون سهم بقيمة تجاوزت ٣ ملايين دينار تحققت من خلال تنفيذ ٥ عقود تداول. ونوهت الى تنفيذ ١٣ عقد شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاع المصارف، فيما جرى تنفيذ ٤٣ عقد بيع في قطاع المصارف.

برلمانية: زيادة الدرجات الوظيفية سيشجع البطالة المقنعة

□ بغداد / المدى

دعت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب ماجدة التميمي الى ضرورة الاتجاه نحو الاستثمار بدل زيادة الدرجات الوظيفية مشيرة الى ان زيادة الدرجات الوظيفية سيخلق بطالة مقنعة في المؤسسات الحكومية

وقالت التميمي لـ(للبغدادية نيوز) :ان الاتجاه نحو الاستثمار بصورة صحيحة يخلق فرصا كثيرة.

مشيرة الى ان الزيادة في الدرجات الوظيفية للقطاع الحكومي سوف تزيد في التكاليف بالتالي سوف يؤثر سلبا على الاداء المؤسسي، فضلا عن تحميل الموازنة اعباء اخرى .

وكان عدد من أعضاء مجلس النواب قد طالبوا رئاسة الوزراء بزيادة عدد الدرجات الوظيفية المخصصة ضمن موازنة العام الحالي ٢٠١٢،الى ١٥٠ الف درجة لاسيما بعد تقليصها إلى نصف عددها عن العام الماضي. ودعا عضو مجلس النواب عبد السلام المالكي في مؤتمر صحفي عقده مع عدد من النواب الى ضرورة أن تسعى الحكومة في زيادة الدرجات الوظيفية والتعيينات لاسيما بعد زيادة الموازنة.

ولفت الى وجود اقتراح من بعض النواب يتضمن مضاعفة عدد الدرجات الوظيفية إلى ١٥٠ ألف درجة أو التصويت على مجلس الخدمة الاتحادي من اجل أن توزع الدرجات على وفق الاستحقاقات العادلة. من جانبه قال البرلماني حامد الخضري ، إن "قادة الكتل السياسية اهتموا بتثبيت امتيازات المناصب العليا في مسودة الموازنة المالية لعام ٢٠١٢"، مضيفا أن "٤٥٠ مليون دولار ثبتت في المسودة لرئاسة الوزراء و٣ ملايين لرئاسة الجمهورية ومثلها لرئاسة البرلمان". وكانت الحكومة قد اقرت في اوائل كانون الاول الماضي موازنة عام ٢٠١٢ بقيمة إجمالية بلغت ١٠٠ مليار دولار، وهي اضخم موازنة في تاريخ العراق.

واضاف الخضري، أن "هؤلاء القادة تناسوا تخصيصات انعاش طبقات مهمة كالمتقاعدين والفقراء وغيرهم".

مشروع للبيئة في البصرة بقيمة ١٠٠ مليون دولار

□ البصرة / متابعة المدى

بحثت هيئة استثمار البصرة مع شركة كويتية تعمل في مجال البيئة مشروعا استثماريا بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وقد منحت الهيئة موافقتها المبدئية على تنفيذ المشروع.

وقال ممثل شركة داو الكويتية نوري علي الشهاب لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) ان هيئة استثمار البصرة منحت موافقة اولية لشركة داو الكويتية لتنفيذ مشاريع في قطاع البيئة".

واضاف ان "شركته تعتزم دخول البصرة والاستثمار فيها عن طريق قطاع البيئة، ولاسيما مشاريع تصفية وتنقية المياه، اضافة الى امكانية تقديم الحلول البيئية المهنية وخدمات فنية واستشارية".

واوضح ان "مشروعنا الحالي يتضمن اقامة محطات لتنقية المياه وتقديم حلول متقدمة وغير مكلفة في مجال معالجة وإعادة تدوير المياه الصناعية ومياه الصرف الصحي، اضافة الى معالجة مياه الأنهار الملوثة وتحويلها لمياه صالحة للشرب عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة، ومعالجة المياه الجوفية التي تحتوي على نسبة ملوحة عالية وتحويلها لمياه صالحة للشرب وللري، كذلك العمل على معالجة وإعادة تدوير المياه المختلطة بالنفط بحيث يمكن استخدامها للري أو لاستخدامات اخرى".

من جهته، قال مستشار الشركة ومدير المكتب الدولي للاستشارات والدراسات الاقتصادية توفيق المانع لـ(آكانيوز) ان "شركتنا تمتلك اعمالاً منجزة في الكويت والسعودية وقطر، اما البصرة فهي تمثل محطتنا الجديدة لما لها من مزايا متعددة أبرزها موقعها الجغرافي بالنسبة لدولة الكويت".

من جانبه، اكد رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران لـ(آكانيوز) ان "الهيئة منحت موافقتها الاولية للشركة الكويتية وستعمل الجهات الفنية المختصة في الهيئة على الدراسات التفصيلية للمشروع ولاسيما انه يصب في مصلحة تحسين البيئة في البصرة".

وقال البدران : ان معدل النفايات في البصرة يصل الى ٢٠٠٠ طن، الامر الذي يجعلنا في حاجة ماسة الى مشاريع مماثلة لتدوير ومعالجة النفايات وتقليصها وزيادة عمر الطمر الصحي وتحسين الوضع البيئي في البصرة" مشيرا الى ان المحافظة تمتلك مساحات واسعة ومهيأة لاقامة تلك المشاريع، خصوصا انها تسهم بتشغيل الكثير من الطاقات الشابة العاطلة عن العمل".

ودعا البدران "الشركة الكويتية الى اقامة مشروع تدوير وإدارة النفايات الصلبة بما ينسجم مع رؤية الهيئة وحكومة البصرة المحلية التي تدفع باتجاه وضع التدابير الضرورية لتحسين الواقع البيئي في المحافظة، والتخلص الصحي من النفايات غير القابلة للتدوير، إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام ما يمكن إعادته".

الى ذلك كشف مدير بلدية محافظة البصرة عبد الزهرة محمد سويد عن السعي الكبير في انشاء مشروع مترو البصرة، مبينا أن "هذا المشروع هو ضمن خطة مشاريع العام الحالي ٢٠١٢".

وقال سويد لوكالة ○ الفرات نيوز□ إنه تمت مناقشة موضوع مترو البصرة خلال اجتماع مديرية مرور البصرة"، مؤكدا أن "هذا المشروع من المشاريع المهمة للمحافظة".

وأضاف سويد أن "هذا المشروع سيعمل على تقليل الزخم الحاصل في انسيابية الحركة المرورية في عموم المحافظة".

واضاف سويد أن "المرحلة الاولى تشمل مترو من مجسر الانتفاضة الشعبانية في ○ساحة سعد سابقا□ إلى تقاطع بدر شاكر السياب، وسيكون بالتعاون مع الجهات الحكومية في محافظة البصرة مبينا أن "هذا المشروع يأتي ضمن خطة مشاريع العام الحالي".

وذكر سويد أنه "تم خلال الاجتماع الاتفاق مع مديرية المرور على الشروع في عمل مجسرات مرورية في مركز محافظة البصرة لغرض تنظيم حركة المرور لكافة المركبات وتخفيف الزخم الحاصل في مركز المحافظة".

ونوه الى أن الشروع بالعمل سيكون في تقاطع القبلة، شارع المعارض وكذلك تقاطع المستشفى الجمهوري، شارع التنانير وكذلك تقاطع التربية وتقاطع مستشفى الفيحاء طريق الشعيبة، وتقاطع الجزائر، ساحة أبي شعير وتقاطع الخورة شارع الوفود".

واضاف سويد أنه "سوف تكون هناك طرق بديلة خلال مرحلة الانجاز محاذية للطرق المنجزة لغرض تنظيم حركة السيارات وتقليل نسبة الازدحام المروري في عموم مركز المحافظة.